المحاضرة الخامسة: أنواع الفساد

- تمهيد:

الفساد لم يعد شأنًا محليًا، بل أصبح هو ظاهرة عابرة وطنية، تمس كل المجتمعات والاقتصاديات، مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمراً ضرورياً...، والفساد كظاهرة لها عدة أنواع وهي:

1. الفساد الإداري:

الفساد الإداري من أنواع الفساد المشهورة والمنتشرة وخاصة في الدول المتخلفة والدول النامية والدول غير الديمقراطية، ويعتبر الفساد الإداري من أهم معوقات التنمية في أي دولة. ويعرف الفساد الإداري بأنه: "انحراف أو خلل في مسار عمل الوظائف الإدارية عن شكلها السليم، من خلال استخدام الموظف صلاحياته المهنية لتحقيق مصلحة خاصة أو لتحقيق مكسب مالي، كما يمكن القول أن الفساد الإداري يسبق الفساد المالي وهو يمثل نتيجة حتمية له".

كما يتعلق الفساد الإداري بمظاهر الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخلفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفية في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية.

فالفساد الإداري ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية دولية أشغلت بال الكثير من المسؤولين في القطاعين العام والخاص، لما لتلك الظاهرة من آثار سلبية على النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر نتيجة لما تحدثه من سوء في تخصص المواد، وفي توجيهها نحو الاستثمارات غير المنتجة بهدف تحقيق الكسب غير المشروع عبر قنوات عديدة أهمها الرشوة والعمولات والاختلاس.

2. الفساد المالي:

لقد تعدد تعريف الفساد المالي بتعدد اختصاصات الباحثين فعلماء الاجتماع ينظرون إلى الفساد المالي بأنه: "علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة". أما علماء النفس فأنهم يعتبرون الفساد المالي بأنه: "خلل في النظام القيمي للفرد والمجتمع الذي يدفع إلى اتخاذ سلوكيات منحرفة عن النظام السلوكي".

أما رجال القانون فيرون أنه "إساءة للثقة العامة واعتداء على النزاهة التي تترجى في الموظف العام، فهو النخر في جسد المجتمع الذي يقضي إلى تهتكه وسقوط القيم الأخلاقية فيه والناجمة عن تفكك وسائل السيطرة للمنظمة السياسية الفاقدة للمصداقية في ممارستها المتجاوزة باستغلال الحق العام للنفع الخاص".

كما عرف الفساد المالي بأنه "سوء استخدام الأموال العامة أو تحويلها من أجل مصلحة خاصة أو تبادل الأموال مقابل خدمة أو تأثير معين".

وبناء على كل ما سبق فالفساد المالي يتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.

ويشمل اختلاس المال العام، تزوير العلة وبطاقات الائتمان، تخصيص الأراضي، إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية، قروض المجاملة الممنوحة من المصارف، العمولات والإتاوات... الخ

3. الفساد السياسي:

حظي موضوع الفساد السياسي بكثير من الاهتمام مقبل الباحثين نظرا لحساسية مناصب الأشخاص الذين يقومون به، ولأن وجوده يسمح بتقشي المظاهر الأخرى للفساد التي سيتم ذكرها، فالفساد السياسي هو مرادف للقوة التعسفية، فالسياسي الفاسد يقوم بممارسة القوة الممنوحة له بدون وجه حق تحت غطاء الشرعية القانونية أي التظاهر بالمشروعية والتطابق مع القانون، حيث أن هدفه في هذه الحالة يكون تحقيق المصلحة الخاصة على حساب مصلحة المواطنين.

ويعرفه صموئيل هنتغتون (Samuel Hintighion) بأنه: "الوسيلة لقياس مدى غياب المؤسساتية السياسية الفاعلة"، ويعرف باديلو (J.G.Badiou) الفساد السياسي "المصالح المتبادلة بين النخب".

أما براز (H.A.Baraz) في بحثه سوسيولوجيا الفساد: "أن الفساد السياسي هو مرادف للقوة التعسفية أي بمعنى استعمال القوة لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي أساسه منح هذه القوة".

كما عرفته الأمم المتحدة بأنه: "استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين، فتمتد تقديم المصالح الخاصة لصانع القرار على مصالح العامة كان ذلك دليل على وجود الفساد السياسي، ومن المؤكد أن جرائم الفساد السياسي رغم الضبايات التي تغطي عليها، ورغم دعوات الشفافية التي تقف لها بالمرصاد، تظل محورا وعاملا من العوامل المساعدة على انتشار كافة أنماط جرائم الفساد الأخرى والجرائم التنظيمية.

ويتعلق الفساد السياسي أيضا بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة، ومع أن هناك فارق جوهري بين المجتمعات تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة في الحكم، وبين الدول التي يكون فيها الحكم شموليا ودكتاتوريا، لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد، وتمثل مظاهر الفساد السياسي في الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية الحقيقية وفقدان المشاركة، وفساد الحكم والسيطرة نظام الدولة على الاقتصاد وتقشي المحسوبية".

4. الفساد الأخلاقي:

يعد الفساد الأخلاقي الذي تشهده مجتمعاتنا ما هو إلا نتاج الفرد نفسه، ففساد المجتمع لا يكون في لحظة واحدة ولكن يبدأ في الفرد أو جماعة صغيرة وقد يكون السبب في ذلك الجهل أو الفهم الخاطئ للعادات والأعراف والقوانين المتعبة أو التحرر من قيود المجتمع وفرض السلطة، وقد ينشأ فساد الفرد بسبب الفراغ والبعد عن الوازع الديني وعدم تحمل المسؤولية أو غياب الاتصال مع كبار الأسرة والبحث عن اهتمام الأسرة، وعلى المجتمعات أن تسعى إلى بناء الفرد الصالح من خلال تنشئة أسرية صحيحة، فالأسرة هي المؤسسة الأولى وهي مجتمع مصغر يؤثر على المجتمع يقدر ما يتأثر به فكلما كانت علاقة الأسرة قوية مترابطة كلما قل الفساد الأخلاقي في المجتمع.

ويتمثل الفساد الأخلاقي في مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بنشاط وسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخرقة بالحياة في أماكن العمل، أو أن يجمع بين وظيفتين وأعمال أخرى خارجية دون إذن أو موافقة إدارته أو استغلال السلطة لتحقيق غايات ومآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة، أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الاستحقاق والكفاءة والجدارة والقدرة.

بالإضافة إلى بعض السلوكيات الفاسدة كالتكبر والنميمة وعدم الاحترام، و الكذب.... وغيرها.

5. الفساد الاجتماعي:

و هو تلك السلوكيات التي تتناقض والموروث والمعايير الاجتماعية المقبولة من طرف النظام الاجتماعية وعند سيادة هذا النوع من الفساد، ويشمل:

- فضائح كبار مسؤولي الدولة الأخلاقية.
- بروز شبكات تجارة الرقيق الأبيض.
- استغلال الأطفال في الأعمال الأخلاقية وتجارة الأطفال.